مجلس الوزراء بعد عرضها على بمراسيم ملكية ، مجلس الشورى، وفيما يلي عرض موجز لذلك: ويحمل توقيع الملك وحده، ونظام مجلس الشورى ، ج:2- الأنظمة العادية: الأنظمة العادية هي كل نظام عدا الأنظمة الأساسية واللوائح، يتم إصدارها في ووسائل استغلالها، وحمايتها وتنميتها. 4 فرض الضرائب والرسوم أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها. 5 أحكام الخدمة العسكرية. 6 أحكام الجنسية العربية السعودية. 9 العقوبات التعزيرية. 16 ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته . 22 أحكام بيع أموال الدولة، 25 تنظيم جهاز الرقابة اللاحقة على إيرادات الدولة ومصروفاتها وأموالها . 26 تنظيم الجهاز المختص بمراقبة الأجهزة الحكومية وبيان ارتباطه واختصاصاته. و قد تصدر اللوائح التنظيمية بناء على نص في نظام ما يلزم بإصدارها لتنظيم مسائل ذات صلة بموضوعه ، وقد تحمل تسميات مختلفة إلا أنها تأخذ نفس القوة القانونية ونفس الحكم، فقد تصدر في شكل لائحة أو قواعد أو ضوابط وهي كلها تمر بمرحلتي الاقتراح والمناقشة على النحو المشار إليه في مراحل التشريع. يتم دراستها وإعدادها في الوزارة أو الجهاز الحكومي الذي تدخل في اختصاصه، بمعنى أنها لا ج- مرحلة النشر: جاء في المادة 71 من نظام الحكم" نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها، " والجريدة الرسمية بالمملكة العربية السعودية هي جريدة أم القرى ، فهي الجريدة التي تعنى بنشر ما يصدر من الدولة من قرارات وأنظمة . ثالثا: السلطة التنظيمية)التشريعية(في نظام المملكة العربية السعودية: تفرد وانفراد . أن السلطة التشريعية تتميز بخصائص معينة جعلتها في وضع متفرد منفرد عن غيرها من الهيئات التشريعية الأخرى المكرسة في الدساتير العربية الأخرى، أ- التفرد في التسمية: على خلاف معظم الدساتير العربية - إن لن نقل كلها – التي تسمي السلطة نجد أن النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية قد أطلق عليها مصطلح السلطة التنظيمية ، o السبب الأول: الملاحظ من قراءة الأنظمة الأساسية في المملكة أن واضعها يستخدم مصطلح نظام بدل قانون وإن كان المصطلحان متقاربين جدا ، لكن في بداية التنظيم في المملكة استخدمت كلمة نظام بدلا من كلمة قانون وسبب ذلك أن القوانين الوضعية الأجنبية هي التي استبعدت الشريعة الإسلامية من التطبيق في البلاد الإسلامية – لأسباب عديدة- أو حصرتها في نطاق ضيق . 1 فهل يمكن القول نتيجة لذلك أن هذا هو السبب وراء عدم تسمية السلطة التشريعية بهذا الإسلام ، في الحقيقة التي يجب قولها في هذا المقام أن مسألة التشريع والحكم مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الاعتقاد، سبحانه وتعالى، فتشريع الأحكام التي يسير عليها العباد في عباداتهم ومعاملاتهم وسائر شؤونهم والتي تفصل فهو الذي يعلم ما يصلح لعباده فيشرعه لهم، وقال تعالى ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾5، واستنكر سبحانه أن يتخذ العباد مشرعا غيره فقال: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فمن قبل تشريعا غير تشريع ا فقد أشرك با تعالى، وكل بدعة ضلالة ، لأحد أن يشاركه فيه، قال تعالى ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ 8 فجعل سبحانه وتعالى طاعة الشياطين وأولياؤهم في تحليل ما حرم ا شركا به سبحانه وكذا من على عدي بن حاتم الطائي رضي ا عنه فقال :" يا رسول ا لسنا نعبدهم. قال: أليس يحلون لكم ما حرم ا فتحلونه ويحرمون ما أحل ا فتحرمونه. قال : بلى. وإذا كان هذا فيمن أطاع العلماء والعباد في التحليل والتحريم الذي يخالف شرع ا مع أنهم أقرب إلى العلم والدين، وقد يكون خطؤهم عن اجتهاد لم يصيبوا فيه الحق وهم مأجورون عليه فكيف بمن يطيع أحكام القوانين الوضعية التي هي من صنع الكفار والملحدين يجلبها إلى بلاد المسلمين ويحكم بها بينهم، فلا حول ولا قوة إلا با. إن 1 إن البعد العقائدي حاضر تماما في اختيار المصطلحات والأفكار أثناء وضع النظام الأساسي للحكم، دولة إسلامية، ودستورها كتاب المادة السادسة: يبايع المواطنون الملك على كتاب ا تعالى، العسر واليسر والمنشط والمكره. المادة السابعة: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب ا تعالى، وفق الشريعة الإسلامية. ولأولي الأمر، المادة الثالثة والعشرون: تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المادة الأولى: عملاً بقول ا تعالى) فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ا لِنتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ صالح فوزان بن الفوزان، كتاب الحميضي، الرياض، المَتوكُلين (وقوله سبحانه :) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ الصَّلَوةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به، ملتزماً بكتاب ا وسنة رسوله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، الأمة. وغيره من أعمال السلطات مقيد بضوابط الإسلام لا يجوز تجاوزها ولا مخالفتها، مخافة الوقوع في المحظور وسدا لكل ذريعة. فمسألة تنظيم شؤون الحياة التي ترك فيها باب الاجتهاد لأهل الاجتهاد مفتوحا في أمور الدنيا والدين مستهديا أصحابه بمبادئ الشرع الكبرى ومقاصده العظمى أمر موجود في شريعتنا ، بل هو سر خلودها ومرونتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان. هذا من جهة ومن جهة أخرى لما كانت كل الهيئات التي تتولى عملية التشريع

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

سواء الملك أو مجلس الوزراء وكلها هيئات تنفيذية ، فلا يمكن سوى إطلاق إلى السبب الأول لدلالته وقوته . ب- التفرد في التحديد الصريح للمرجعية في التشريع: حدد النظام الأساسي للحكم في مادته الأولى مصدر التشريع الأول في المملكة العربية السعودية وهما القرآن الكريم والسنة المطهرة، وِلَو كُنتَ فَظّاً غَلُيظَ القَلبِ لَانفَضّوا مُن حِولِكٍ ، فَاعفُ عِنهم وِاستَغفُر لَهم وِشَاوِرهم فُي الأَمرِ ، على التشاور . ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به، بكتاب ا وسنة رسوله، و هو ما جاءت به المادة السابعة والستون من النظام نفسه حينما قررت : »تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وتُمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى. أما في الإسلام فالأساس الشرعي للشورى بصفتها ممارسة وكذا إعانة الحاكم على تطبيق شرعه تعالى، ولتحقيق غايات عديدة منها:1 - تكريم صفوة المجتمع من أهل العلم والفضل والدراية بمشاركتهم في بناء الدولة وتسيير شؤونها. من خلال نصي المادتين الأولى والثانية من النظام الأساسي للحكم. التنفيذية والتنظيمية نجد في الأنموذج السعودي جهات أخرى يمكن لها المبادرة بالاقتراح ، إذ أن الأنظمة النافذة ، وذلك بإحالة المقترح إلى الوزارة التي يقع موضوع الاقتراح ضمن اختصاصها. ومن تلك المؤسسات الغرف التجارية الصناعية ممثلة في مجلس الغرف التجارية الصناعية ولجانه وجمعية كما أن حق اقتراح الأنظمة أو تعديلها لا يقتصر على أعضاء مجلس الوزراء،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي